

الفراعُ جميلٌ

ثلاثة عقودٍ من تدمير العالم وإعادة بنائه

فُسدت الأرضُ أمام الله وامتلأت الأرض ظلماً. ورأى الله الأرضَ فإذا هي قد فسدت، إذ كان كلُّ بشرٍ قد أفسد طريقه على الأرض. فقال الله لنوح: «نهايةُ كلِّ بشرٍ قد أتت أمامي لأنَّ الأرض امتلأت ظلماً منهم، فها أنا مُهلكهم مع الأرض».

- «سفر التكوين»، ٦ :

الصِّدم والترهيب عمليتان تستتبعان مخاوفَ ومخاطرَ ودماراً يتعدَّان على الشعبِ، بشكل عامٍّ، وعلى عناصرٍ أو قطاعاتٍ محدَّدة من المجتمع المُهدَّد، أو على قيادةٍ هذا المُجتمع، أن تفقَّهها. كذلك، يُمكنُ العناصر الطبيعية، على غرار الأعاصير والزلازل والفيضانات والحرائق المسعورة، والمجاعة والمرَض، أن تصدِّم البشرَ، وتزرع الرهبةَ في نفوسهم.

«الصِّدم والترهيب: تحقيق هيمنةٍ سريعة، العقيدة العسكرية في حرب الولايات المتحدة على العراق»^(١).

التقيتُ بجمار بييري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، داخل ملجأ ضخم للصليب الأحمر في باتون روج، في لويزيانا. حصلَ ذلكَ بينما كان واقفاً في الصَّفِّ في خلال حفلٍ عشاءٍ أقامه علماء شبَّان ارتسمت على وجوههم ابتساماتٌ عريضة. كُنْتُ قد أوقفتُ للتو لتحدّثي مع الناجين بدون مرافقة صحافيّة، وقد وجدتُ

نفسى، أنا الكنديّة الفاتحة البشرية، أبذلُ ما في وسعي كي أختلط ببحرٍ من الأميركيين الجنوبيين، الأفريقيّ الأصل. تسلّلتُ إلى الصفّ خلفَ بيّري، وبادرتُ إلى محادثته كما لو أنّنا كُنّا صديقين قديمين، فتلقّف مُبادرتي بلُطف.

كانَ قد مضى أسبوعٌ على مُغادرة بيّري نيو أورلينز، المدينة التي وُلِدَ فيها وترعرع، والتي باتت اليوم مغمورة بمياه الفيضانات. في الواقع، كان ذلك الشاب، الذي بدا لي في السابعة عشرة من عمره، برغم قوله إنّهُ في الثالثة والعشرين، قد انتظر وعائلته طويلاً وصولَ باصات الإجلاء. وعندما لم تصل، أخذ وأقاربه يسرونَ تحتَ أشعّة الشمس الحارقة إلى أن بلغوا مركز المؤتمرات ذا الأطراف المترامية. كان ذلك المركزُ يستضيف في الظروف العادية، عروضاً تسويقيةً لشركات الأدوية، ومبارياتٍ في مصارعة القفص الفولاذي، عُرفت بـ «مجازر العاصمة»، كان الفوز فيها من نصيب الأقوى. أمّا اليوم، فقد بات يُعجُّ بألْفَي خيمة للإغاثة، وبخليطٍ من البشر الغاضبين والمُنهكين، الخاضعين لحراسة دوريات جنود الحرس القوميّ العصبيّ المزاج، الذين لم يكن قد مضى وقتٌ طويلٌ على عودتهم من العراق.

أفادت الأخبار التي أخذت تسري في أرجاء الملجأ في ذلك اليوم، بأنّ ريتشارد بايكر، ابن المدينة، وعضو الكونغرس الجمهوريّ البارز، كانَ قد أعلن أمام بعضٍ من أعضاء اللوبي: «ها قد حللنا مشكلة الإسكان الشعبيّ في نيو أورلينز. لم نستطع أن نفعل ذلك نحن، لكنّ الله استطاع»^(٢). وكان جوزيف كانيزارو، أحدُ أغنى المقاولين في نيو أورلينز، قد عبّر عن شعورٍ مماثل، فقد صرّح قائلاً: «أظنُّ أنّنا أمام صفحة بيضاء تخولنا البدء من جديد. وبرغم هذه الصفحة البيضاء، تأتي فرصٌ كبيرةٌ جداً»^(٣). كانَ مجلسُ لويزيانا التشريعيّ في باتون روج، يغصُّ طوال ذلك الأسبوع بأعضاء اللوبي النافذين من أصحاب الشركات الذين أتوا ليقدموا المساعدة في اغتنام تلك الفرص الكُبرى: عن طريق تخفيض الضرائب، والتقليل من الأنظمة والإجراءات، وتوفير يدٍ عاملة أرخص، والعمل على «تقليص مساحة المدينة وجعلها أكثر أمنًا». وقد عنى ذلك عملياً وضع حُططٍ لنسف مشاريع الإسكان العامّ واستبدالها بالمجمّعات

السكنية ذات الملكية المشتركة. كاذ كلُّ ذلك الكلام على «البدايات الجديدة» و«الصفحات البيضاء»، يُنسبنا خليط الردوم السامة ودفق الكيمياء والأشلاء البشرية، التي كانت تنتشر في آخر الطريق العام، على بُعد بضعة أميالٍ فقط.

لم يستطع جمار، وهو في الملجأ، أن يفكّر سوى في أمرٍ واحد. وقد عبّر عنه بقوله: «أنا لا أرى الأمر كأنه تنظيف للمدينة. ما أراه هو أنّ العديد من الناس لقوا حتفهم في المناطق العليا. أناس ما كان يجب أن يموتوا».

كان جمار يتحدثُ بهدوء. وبرغم ذلك، تبادل الحديث إلى مسمع رجل كان يقفُ في الصفّ، فباغتهُ سائلاً: «ماذا أصاب هؤلاء الناس في باتون روج؟ ما حدث هناك ليس بفرصة. إنه لمأساة لعينة. هل هم عُميان؟».

شاركت امرأةٌ يرافقها طفلاها في الحديث، قائلةً: «كلاً، هم ليسوا ضريرين، إنهم شرّيون. بل إنهم يُبصرون الأمور بشكل ممتاز».

كان ميلتون فريدمان، المُرشد الكبير لحركة الرأسمالية غير المقيدة، والرجل الذي يعود إليه الفضل في وضع نظام الاقتصاد العالميّ المعاصر السريع العجلة، من بين أولئك الذين رأوا في فيضان نيو أورلينز فرصةً سانحة. فبرغم بلوغه الثالثة والتسعين من العمر، وتدهور صحّته، وبعد ثلاثة شهور من انهيار الحواجز والسدود، استجمع «العمُّ ميلتي»، وهو لقبٌ عُرف به بين أتباعه، ما يكفي من القوة لكتابة افتتاحية له في صحيفة «وال ستريت». وقد جاء فيها: «بات معظم مدارس نيو أورلينز حطاماً، تماماً كما باتت منازل الأطفال الذين كانوا يقصدونها». هذه مأساة. لكنّها أيضاً فرصةٌ تتيح لنا إجراء إصلاحات جذرية في نظام التعليم^(٤).

تمثّل مفهوم فريدمان للإصلاح الجذريّ في نيو أورلينز، في وجوب استغناء الحكومة عن إنفاق جزء من بلايين الدولارات المُخصّصة لإعادة الإعمار على ترميم أنظمة التعليم الرسميّ القائمة وتحسينها، والاستعاضة عنه بتقديم قسائم نقدية كافلة للمواطنين، يقومون بإنفاقها في مدارس خاصة تمولّها الدولة،

وتتوخى إدارة العديد منها الربح. وقد كتبَ فريدمان في هذا السياق: «من الحيويّ أن يكون هذا التغيير «إصلاحاً دائماً»، وليس مجرد سدّ موقت للهوة»^(٥).

تلقّت شبكة من الأدمغة المفكّرة اليمينيّة، اقتراحَ فريدمان، فتقاطر أصحابها إلى المدينة بعد هدوء العاصفة. ودعمت إدارة جورج بوش خطط هؤلاء بعشرات الملايين من الدولارات، بغية تحويل مدارس نيو أورلينز إلى «مدارس حكوميّة مستقلّة» (مدارس ميثاقية)، أي إلى مؤسّسات تمولّها عامّة الشعب، وتديرها هيئات خاصّة وفقّ القواعد والأسس التي تراها مناسبة تستقطب «المدارس الحكوميّة المستقلّة» في الواقع، معارضةً شديدة في الولايات المتّحدة، وهي بعدُ أكثر استقطاباً للأراء المعارضة في نيو أورلينز ممّا هي عليه في أيّ مكانٍ آخر. ففي تلك المدينة، ينظر العديد من الأهلين الأميركيين من أصل أفريقيّ، إلى المدارس الحكوميّة المستقلّة على أنها طريقة للانقلاب على مكاسب حركة الحقوق المدنيّة، التي أمّنت معياراً تعليمياً موحّداً لجميع الأطفال. إلا أنّ فريدمان، يعتبر أنّ مفهوم نظام المدارس الخاضعة لإدارة الحكومة، نابع من الاشتراكية. وهو يقول في هذا السياق: تنحصرُ وظيفة الدولة في «حماية حرّيتنا من الأعداء المتربّصين على بوابتنا، ومن أخواننا المواطنين: أي، صون القانون والنظام، وتعزيز العقود الخاصّة، ودعم الأسواق التنافسيّة»^(٦). ويعني ذلك عباراتٍ أخرى، أن تكتفي الدولة بتأمين وجود الشرطة والجيش. أمّا أيّ شيء غير ذلك، بما فيه التعليم المجاني، فيُعتبر تدخُّلاً سافراً في شؤون السوق.

وعلى عكس البطء الشديد الذي أصلحت فيه السدود، وأعيد فيه توصيل شبكة الكهرباء، جرى عرضُ النظام المدرسيّ في نيو أورلينز في المَزاد العلنيّ بسرعةٍ وبدقّة لا مثيل لهما إلاّ في الجيش. ففي غضون تسعة عشر شهراً، وفي حين كان معظم سكّان المدينة الفقراء لا يزالون منفيين عن مدينتهم، كان نظام المدارس الرسميّة قد استُبدلَ بمعظمه تقريباً بمدارس حكوميّة مستقلّة تُديرها هيئات خاصّة. فقبلَ إعصار «كاترينا»، كانت الهيئة المدرسيّة في المدينة تدير ١٢٣ مدرسة رسميّة، إلاّ أنّها اليوم باتت تديرُ أربعاً فقط. كما أنّه قبل تلك العاصفة، لم يكن هناك في المدينة سوى سبع مدارس حكوميّة مستقلّة، في حين

بات اليوم، يوجد منها ٣١ مدرسة^(٧). كذلك، اعتاد المعلمون في نيو أورلينز أن يُمثّلوا في اتحاد قويّ، أمّا اليوم فقد فُسخ عقدُ الاتحاد وُصِرِف جميعُ أعضائه البالغ عددهم ٤٧٠٠^(٨). في الواقع، برغم أن شبكة المدارس الحكوميّة المستقلّة أعادت توظيف بعض الأساتذة الشبان برواتب منخفضة، فإنّ الأمر لم يَسِرْ على الغالبية العظمى.

اعتبرت صحيفة الـ «نيويورك تايمز»، أنّ نيو أورلينز أصبحت اليومَ «مختبر الأمة الأبرز من حيث اعتماد المدارس الحكوميّة المستقلّة على نطاقٍ واسع». كذلك، أفادَ معهد المشروع الأميركيّ بحماسة، نظراً إلى إيمانه بفكر فريدمان، أنّ الإعصار «كاترينا» قد أنجزَ في يومٍ واحدٍ... ما لم يستطع مُصلحو التعليم المدرسيّ في لوزيانا أن ينجزوه برغم سنين من المحاولة^(٩). أمّا أساتذة المدارس الرسميّة، الذين رأوا كيف جُيرت الأموال المخصّصة أساساً لضحايا الفيضانات، إلى عمليّة إزالة ركائز نظام التعليم الرسميّ واستبدال هذا التعليم المدعوم من الدولة، والمراقب منها، بنظامٍ خاصّ، فقد وصفوا خطة فريدمان بأنّها «اغتصاب تربيويّ للأراضي»^(١٠).

ويمكن وسم هذه الغارات المُنظّمة التي شنت على القطاع الرسميّ في أعقاب أحداث كارثيّة، إلى جانب التعامل مع تلك الأحداث كقرصٍ تجاريّةٍ مُثيرة بالنسبة إلى السوق، باسم «رأسماليّة الكوارث».

انتهى الأمرُ بافتتاحيّة فريدمان حول نيو أورلينز بأن تُصبح آخر توصية سياسيّة له، إذ قضى الرجلُ بعدها بأقلّ من سنة، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عن عمر أربعة وتسعين. قد تبدو خصخصة المدراس في مدينة أميركيّة متوسّطة الحجم، موضوعاً غير ذي أهميّة كبيرة، بالنسبة إلى رجل اعتبر في منتصف القرن الماضي أكثر رجال الاقتصاد نفوذاً؛ رجلٌ تتلمذ على يديه رؤساء للجمهورية عديدون، ورؤساء وزراء بريطانيون، وكثيرون من الأقليات الحاكمة في روسيا، ووزراء ماليّة بولنديّون، وطُغاة من العالم الثالث، ووزراء من الحزب الشيوعيّ الصينيّ، ومدراء في صندوق النقد الدوليّ، وآخر ثلاثة مدراء تعاقبوا على رئاسة مصرف الاحتياطيّ الفدراليّ الأميركيّ. وبرغم ذلك، فإنّ

تصميمه على استغلال الأزمة في نيو أورلينز، كي يدفَع قُدماً بنسخته الراديكاليّة للرأسماليّة، كان أيضاً، بشكل غريب، بمثابة وداع جدير بذلك البروفسور ذي الطاقة التي لا تنضب، والذي لم يتجاوز طوله ١٥٥ سنتمراً، ووصف نفسه، وهو في ذروة تألقه، بأنّه «واعظٌ قديمٌ الطراز يُلقى عظةً يوم الأحد»^(١١).

عملَ فريدمان وأتباعه النافذون على مدى أكثر من ثلاثة عقود، على تعزيز تلك الاستراتيجيةّة، عن طريق انتظار وقوع أزمةٍ كبيرة، يُعمدُ في أعقابها إلى بيع أجزاء صغيرة من الولاية للاعبين من القطاع الخاصّ، بينما يكون المواطنون لا يزالون في حالةٍ من الذهول إزاء الصدمة، ويُسارع بعدها إلى جعل تلك «الإصلاحات» دائمة.

وأفصح فريدمان في إحدى أكثر كتاباته بلاغةً، عن جوهر الخطة التكتيكيّة الشافية والمريبة للرأسماليّة المُعاصرة؛ وهي ما انتهى بي الأمر إلى اعتباره «مبدأ الصدمة». وقد قال فريدمان في هذا الإطار:

«وحدها الأزمة، سواء أكانت الواقعة أم المنظورة، هي التي تُحدث التغيير الحقيقيّ. فعند حدوث الأزمة، تكون الإجراءات المُتخذة منوطاً بالأفكار السائدة. وهنا تأتي، على حدّ اعتقاديّ، وظيفتنا الأساسيّة: وهي أن نظوّر بدائل للسياسات الموجودة، وأن نُبقيها حيّةً ومتوقّرةً إلى حين يُصبح المُستحيلُ في السياسة حتميّةً سياسيّةً»^(١٢). يكسب بعضُ الأشخاص الأغذية المُعلّبة والماء تحسُّباً لوقوع أزمات كُبرى. أمّا أتباع فريدمان فيدّخرون أفكار السوق الحرّة. في الواقع، كان البروفسور في جامعة «شيكاغو» مقتنعاً بضرورة التصرّف بسُرعةٍ خاطفة عند وقوع أزمةٍ ما، في سبيل فرض تغيير سريع لا رُجوعَ عنه يستبق استيقاظ المُجتمع المُرهق من الصدمة، ووقوعه مجدّداً رهينةً «استبداد الوضع القائم». وقد اعتبرَ فريدمان أنّه «سيكون أمام الإدارة الجديدة القادمة مهلة زمنية من ستّة شهور إلى تسعة شهور، حتّى تُحقّق تغييرات كبيرة. وفي حال لم تنتهز الفرصة كي تتصرّف بحزم في خلال تلك الفترة، فإنّها تكون قد ضيّعت فرصتها الوحيدة»^(١٣). ويشكّل ما سبق وجهاً من وجوه النصائح الماكيافيليّة التي تقول إنه «يجب تحقيق الإصابات دفعةً واحدةً، وبدون تأخّر». وقد أثبت اليوم بالفعل

أن تلك الاستراتيجية هي واحدة من الاستراتيجيات الأكثر استمراريةً التي خلفها فريدمان.

كانت المرة الأولى التي تعلّم فيها فريدمان كيف يستغلّ صدمةً أو أزمةً واسعة النطاق في منتصف السبعينيات، عندما عمل مُستشاراً لدى الدكاتاتور التشيليّ، الجنرال أوغستو بينوشي. فغداة انقلاب بينوشي العنيف، لم يُصب المواطنون بحالةٍ من الصدمة فقط، بل وجدت البلاد نفسها أيضاً تروح تحت وطأة صدمة التضخّم الحادّ. وقد نصّح فريدمان وقتها بينوشي بفرض تحوّلٍ خاطف في النظام الاقتصاديّ - عن طريق تخفيض الضرائب، وتعزيز التجارة الحرّة، وخصخصة القطاعات الخدمائيّة، وخفض الإنفاق الاجتماعيّ، والحدّ من تدخّل الحكومة وخرقها للنظام - . ورأى التشيليّون في نهاية المطاف، مدارسهم الرسميّة تتحوّل إلى مدارس خاصّة مموّلة بالقسائم النقديّة الكافلة. لقد كان ذلك التحوّل الرأسماليّ الأكثر جذريّةً في العالم، وقد عُرف باسم «ثورة مدرسة شيكاغو»، باعتبار أنّ العديد من رجال الاقتصاد التابعين لبينوشي كانوا قد تتلمذوا على يدي فريدمان في جامعة «شيكاغو». لقد تنبأ فريدمان بأنّ سرعة هذه التحوّلات الاقتصاديّة، وفجائيّتها، وإطارها، ستُثير ردود فعلٍ نفسيّة في أوساط الشعب، وستسهّل بالتالي عمليّة «التكيّف»^(١٤). وقد نحتّ عبارةً جديدةً يصفُ بها تلك الاستراتيجية الموجهة، هي «المعالجة بالصدمة الاقتصاديّة». وهكذا، كلّما فرضت الحكومات في العقود التالية برامج كاسحة لتحرير السوق، كان العلاج بالصدمة الشاملة والفوريّة، أو «المعالجة بالصدمة»، هي الأسلوب الذي يتمّ اتّباعه.

قام بينوشي أيضاً بتسهيل عمليّة التعديل من خلال المعالجات بالصدمة الخاصّة به؛ وكان يطبّق ذلك في زلزانات التعذيب الجسديّ الذي كان يفرضه نظامه على الأشخاص المشكوك في أنهم أكثر استعداداً من غيرهم للوقوف في وجه التحوّل إلى الرأسماليّة. وقد رأى كثيرون في أميركا اللاتينيّة صلةً مباشرةً بين الصدمات الاقتصاديّة التي أفقرت ملايين الناس، ووباء التعذيب الذي كان يُعاقب في ظلّه آلاف الأشخاص الذين كانوا يؤمنون بنوعٍ مختلف من

المجتمعات. وطرح الكاتب الأوروبي غوياني، إدواردو غالينو، في هذا السياق، السؤال التالي: «كيف يُمكن الحفاظ على استمرارية هذه اللامساواة، سوى عن طريق أسلاك الصدمة الكهربائيّة؟»^(١٥).

بعد ثلاثين سنة بالضبط من وقوع تلك الأشكال الثلاثة المُختلفة من الصدمات على التشيلي، برزت الصيغة مُجدداً في العراق، وبشكل أعنف بكثير. فبدايةً، جاءت الحرب، التي صمّمها أصحاب عقيدة الصدم والترهيب العسكريّة، بحيث تعمل على «التحكّم في إرادة العدو، وبصيرته وإدراكه، فتجعله عاجزاً بكلّ معنى الكلمة على الفعل وردّ الفعل»^(١٦). وجاءت بعدها، المعالجة الجذريّة بالصدمة الاقتصاديّة التي فُرضت بينما كان البلد لا يزال تحت لهيب النار، من قبل كبير مبعوثي الولايات المتّحدة، بول برايمر: خصخصة شاملة، تجارة كاملة الحرّية وضريبة ثابتة بنسبة ١٥٪، وتقليص دراماتيكيّ لدور الحكومة. وقد أعلن وزير التجارة العراقيّ المُنتدب، علي عبد الأمير علاوي، في تلك الفترة، أنّ «أخوانه المواطنين قد سئموا من تشكيلهم حقلاً للتجارب، إذ إنّ النظام قد اختبر ما يكفي من الصدمات، ولم تكن ثمة حاجة إلى المعالجة بالصدمة الاقتصاديّة»^(١٧). لكن، عندما قاوم العراقيّون المشروع، حوصروا ونُقلوا إلى السجون، حيث تعرّضوا لمزيدٍ من الصدمات الجسديّة والنفسية؛ وكان جلياً أنّ الصدمة في حالتهم تلك، قد ابتعدت عن معناها المجازي.

بدأتُ أبحثُ في موضوع اعتماد السوق الحرّة على قدرة الصدمة منذ أربع سنين مضت، أي في الأيام الأولى من احتلال العراق. وبعد أن نقلتُ تقارير من بغداد تفيد بفشل محاولات واشنطن إلحاق الصدم والترهيب بعملية المعالجة بالصدمة، سافرتُ إلى سريلانكا بعد بضعة شهور من وقوع التسونامي في العام ٢٠٠٤، وشهدتُ صورةً مختلفة عن المناورة نفسها: فقد توافد مستثمرون أجانب ومقرضون دوليون إلى البلد لاستغلال جوّ الهلع وتسليم الخطّ الساحليّ الجميل برّمته إلى متعهدين لم يتأخروا لحظةً في بناء منتجعات ضخمة، مانعين آلاف الأشخاص الذين يعتاشون من صيد السمك، من إعادة بناء قرَاهم على

مقربة من الشاطئ. وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة السريلانكية أنه «من خلال ضربة عنيفة للقدر، قدّمت الطبيعة إلى سريلانكا فرصة فريدة من نوعها، وسيولّد من رحم هذه المأساة مقصد سياحيّ ذو مستوى عالميّ»^(١٨). وبعد أن ضربَ الإعصار «كاترينا» مدينة نيو أورلينز وبدأ كلٌّ من رابطة السياسيين الجمهوريين ومنتعّدي الطرقات يتحدّثون عن «الصفحات البيضاء» والفرص المثيرة، كان من الواضح أنّ تلك الطريقة باتت أفضل أسلوب متوفّر لتطوير أهداف الشركات: الاستفادة من لحظات الصدمات الجماعية بغية المباشرة في هندسة اجتماعية واقتصادية جذرية.

يرغبُ معظم الناس الذين ينجون من كارثةٍ مُدمّرة، في نقيض «الصفحة البيضاء»: فهم يريدون إنقاذ ما يُمكن إنقاذه، والبدء بترميم الأشياء التي لم تُدمّر. كذلك، يريدون أن يكرّروا تأكيد ارتباطهم بالأماكن التي بلورت شخصيتهم. فبينما كانت كاساندرّا أندروز المُقيمة في الدائرة التاسعة السفلى المنكوبة من نيو أورلينز، تُزيل الحطام بعد هدوء العاصفة، قالت: «أشعر وأنا أعيد بناء المدينة، بأنّي أعيد بناء نفسي»^(١٩). إلّا أنّ رأسماليّ الكارثة لا يأبهون لإصلاح ما كان. ففي العراق وسريلانكا ونيو أورلينز، بدأت العملية التي حملت العنوان الزائف، «إعادة الإعمار»، بإنهاء إنجاز ما بدأت به الكارثة الأصلية، أي محو ما بقي من المجموعات السكانية والمُجتمعات المتجذّرة، ومن ثمّ الإسراع في استبدالها بنوعٍ شبيه بـ «مستوطنات القدس الجديدة» الممولة من الشركات، وذلك كله قبل أن يتمكّن ضحايا الحرب أو الكوارث الطبيعية من الاتحاد مجدداً والمطالبة باسترجاع ما كان يوماً ملكاً لهم.

وقد جاء أبلغُ توصيف لهذا الوضع على لسان مايك باتلز، عندما قال: «قدّم الخوف والفوضى إلينا فرصةً ذهبية»^(٢٠). كان هذا المُخبر السابق لدى وكالة الاستخبارات المركزية البالغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً، يشرح كيف ساعدت الفوضى التي تلت اجتياح العراق، شركته الأمنية الخاصة العديدة الشهرة والخبرة، على تحقيق ربح قاربت قيمته مئة مليون دولار أميركيّ، على شكل عقود عمل وقّعها مع الحكومة الفدرالية»^(٢١) ويُمكن استخدام كلماته هذه

كشعاراً للرأسمالية المعاصرة: الخوف والفضى هما محفزّان لكلّ قفزة جديدة إلى الأمام.

عندما بدأتُ هذا البحث عن نقطة التلاقي بين المصالح الهائلة والكوارث العظمى، ظننتُ نفسي شاهدةً على تغيير جذريّ في الطريقة التي كان يتطوّر فيها الدفعُ إلى «تحرير» الأسواق في أنحاء العالم. وكوني شكّلت جزءاً من الحركة المناهضة لتوسّع سلطة الحركة المؤسّساتية التي انطلقت عالمياً من سياتل في العام ١٩٩٩، فقد اعتدت رؤيةً سياسات مماثلة محابية لرجال الأعمال، على غرار تلك التي كان يفرضها لوي الأذرع في قمم منظمة التجارة العالمية، أو الشروط التي كان يُرفق بها صندوق النقد الدوليّ القروض التي كان يقدمها. لم تكن مطالب العلامة التجارية الثلاثة - الخصخصة، والحدّ من دور الحكومة، والوقف الحادّ للإنفاق الاجتماعيّ - تلقى أصداً إيجابيةً لدى المواطنين، بل كانت تتواجد وقتها على الأقلّ حجةً كافية للتفاهم المتبادل بين الحكومات المتفاوضة عند توقيع الاتفاقيات، إضافةً إلى نوع من الإجماع بين الخبراء المفترضين. في حين أنه يتم اليوم، فرض البرنامج الأيديولوجيّ نفسه بأوقح ما يُمكن من الوسائل القسريّة: أي عن طريق الاحتلال العسكريّ الأجنبيّ الذي يُفرض على إثر الغزو، أو فوراً غداة كارثةٍ طبيعيّة. ويبدو أنّ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قد منح واشنطن الضوء الأخضر كي تتوقّف عن سؤال الدول إن كانت راغبةً في النسخة الأميركيّة لـ «التجارة الحرّة والديموقراطية» أم لا، وتباشر فرضها بقوة الصدم والترهيب العسكريّة.

وما لبثت أن تعمقت في تاريخ هذا النموذج وكيفية كسحه المعمورة، واكتشفتُ أنّ نظريّة استغلال الأزمات والكوارث شكّلت الطريقة التي تعمل على هديها حركة ميلتون فريدمان منذ البدايات الأولى. فهذا الشكل من الرأسمالية الجذرية لطالما احتاج إلى الكوارث ليتطوّر. بالطبع، كانت الكوارث المساعدة تتفاقم وتُصبِح أكثر صدماً، غير أنّ ما كان يحصل في العراق ونيو أورلينز لم يكن اختراعاً ابتكر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. بل إنّ تلك

الممارسات الوقحة في استغلال الأزمات، أتت تتويجاً لثلاثة عقودٍ من الانحياز التام لعقيدة الصدمة.

إذا ما نظرنا إلى السنين الخمس والثلاثين الأخيرة من منظار تلك العقيدة، لرأيناها مختلفةً كثيراً، وبشكل جذري. ففي الواقع، بعضُ أبشع انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الحقبة، الذي يُنحى إلى اعتباره ممارسات سادية تقوم بها الأنظمة المناهضة للديموقراطية، إمّا ارتكب عمداً لإرهاب الناس، أو جُنِّد بحماسة كي يمهد لـ «إصلاحات» جذرية تحرر السوق. ففي الأرجنتين، في فترة السبعينيات، شكّل «الاختفاء» المفاجئ لثلاثين ألف شخص، كان معظمهم من الناشطين اليساريين، على يد الطغمة العسكرية، جزءاً لا يتجزأ من عملية فرض سياسات «مدرسة شيكاغو» على البلد، تماماً كما أعمال الرعب التي لازمت النوع نفسه من التحوّل الاقتصاديّ في التشيلي. وفي الصين، في العام ١٩٨٩، كانت الصدمة الناتجة عن مجزرة ساحة تيانامين وما تلاها من توقيفات بحق عشرات الآلاف من الناس، هما اللذّين حرّرا يديّ الحزب الشيوعيّ كي يقوم بتحويل معظم البلاد إلى منطقة تصدير واسعة النطاق اكتظت بالعمّال الذين غلبهم الرعب الشديد، فمنعهم من المطالبة بحقوقهم. وفي روسيا، في العام ١٩٩٣، كان قرار بوريس يلتسن إرسال دباباتٍ لقصف مبنى البرلمان وحجز قادة المعارضة، هو الذي مهّد الطريق أمام الخصخصة الجنونية، التي أنتجت طبقة الأقلية الحاكمة (الأوليغارشيا)، الذائعة الصيت.

إنّ حرب جزر الفولكلند في العام ١٩٨٢، خدمت هدفاً مُماثلاً لدى مارغريت تاتشر في بريطانيا: سمحت لها الفوضى والحماسة القومية الناتجتان عن الحرب، باستخدام قوّة هائلةٍ لسحق عمّال مناجم الفحم المُضربين، وإطلاق حملة الخصخصة المسعورة الأولى في بلدٍ ديموقراطيّ غربيّ. وقد أنتج هجوم قوّات حلف شمال الأطلسي، «الناتو»، على بلغراد في العام ١٩٩٩، الظروف المؤاتية لخصخصةٍ سريعةٍ في يوغوسلافيا السابقة، وهو هدفٌ سابق لنشوب الحرب. لم يكن الاقتصاد، في أي وسيلةٍ من الوسائل، هو السبب الوحيد الذي

حفّز نشوب هذه الحروب، إلاّ أنّه كان في كلّ مرّة، يتمّ استغلال الصدمات الجماعيّة الكبرى من أجل وضع الأسس اللازمة للمعالجة بالصدمة الاقتصادية.

لم تكن الحقبات الصدميّة التي كانت تصبّ في مصلحة هذا الهدف «التطويعي»، على هذا القدر من العنف السافر. ففي أميركا اللاتينيّة وأفريقيا في الثمانينيّات، أزمه الدّين هي التي قادت القارتين إلى واحدةٍ من حتميّتين اثنتين: «إمّا الخصخصة، وإما الموت»، على حدّ تعبير مدير سابق في صندوق النقد الدولي^(٢٢). وبرزوحها تحت فرط التضخّم وعبء الديون الكبير اللذين جعلها غير قادرةٍ على رَفْض الطلبات الكثيرة التي ترافقت مع القروض الخارجيّة، وافقت حكومات القارتين على «المعالجة بالصدمة»، على أمل أن تنجّيها تلك المعالجة من الوقوع في كارثةٍ أكبر. وفي آسيا، كانت الأزمة الماليّة التي وقعت بين ١٩٩٧ و١٩٩٨، والتي كادت تكون كاسحة مثل «الكساد الكبير»، هي التي أخضعت النمور الآسيويّة، فسرّعت أسواق هذه الدول عنوةً على ما وصفته الـ «نيويورك تايمز»، بأنّه «أكبر تصفية عالميّة بسبب الإفلاس»^(٢٣). كان الكثير من تلك البلدان، ذا نظام ديموقراطيّ، إلاّ أنّ تحولات السوق الجذريّة لم تُفرض على معظمها بشكل ديموقراطيّ. بل على العكس تماماً: فبحسب مفهوم فريدمان، فإنّ الجوّ المرافق لأزمةٍ واسعة النطاق، هو الذي وفّر الحجّة اللازمة لكسر رغبة الناخبين المُعلنة، وتسليم البلد إلى الخبراء الفنيين الاقتصاديين.

تواجدت بالطبع، حالاتٌ تمّ فيها اعتماد سياسات السوق الحرّة على نحو ديموقراطيّ، خاض فيها السياسيّون الانتخابات على أساس برامج صارمة وفازوا فيها. ويُعتبر رونالد ريغن في أميركا، خير مثال على ذلك، كما يُعتبر نيكولا ساركوزي في فرنسا المثال الأكثر حداثةً. وبرغم ذلك، واجه مُطلقو حملة السوق الحرّة ضغطاً شعبيّاً واضطروا، كالعادة، إلى تعديل خططهم الأصليّة وتطبيعها، لقبولهم إجراء تغييرات تدريجيّة بدلاً من انقلاب كامل. بيث القصيد هنا، أنّه في حين يُعتبر نموذج فريدمان الاقتصادي قابلاً لأنّ يُفرض على نحو جزئيّ في ظلّ نظام ديموقراطيّ، فإنّ الشروط القاهرة مطلوبة في سبيل تطبيق رؤيته الحقيقيّة. وكي تُطبّق معالجة الأزمة بالصدمة الاقتصادية بدون قيود - كما

حصل في التشيلي في السبعينيات، وفي الصين في أواخر الثمانينيات، وفي روسيا في التسعينيات، وفي الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ -، كان لا بُدَّ دائماً من توافر حالات إضافية من الصدمات الجماعية الكبرى؛ حالات توجَّلت الممارسات الديموقراطية بشكل مؤقت، أو تصدَّها بشكل نهائي. وقد نشأ هذا الفتح الأيديولوجي في الأنظمة الاستبدادية في أميركا الجنوبية، وفي أكبر الأراضي مساحةً التي استعمرت مؤخراً - روسيا والصين -، وهو لا يزال في أفضل حالاته في تلك البلدان، كما لا يزال يدرُّ الأرباح الكثيرة بفضل قيادة، يدها من حديد، تستمرُّ إلى يومنا هذا.

عودة المعالجة بالصدمة إلى الوطن

منذ السبعينيات وحركة «مدرسة شيكاغو» تغزو بلدان العالم، إلاَّ أنَّها لم تُطبَّق قطَّ كاملةً في البلد الذي نشأت فيه إلاَّ مؤخراً. من المؤكَّد أنَّ ريغن كان أوَّل من سلك هذه الطريق، إلاَّ أنَّ الولايات المتحدة احتفظت بإدارة نظام الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والمدارس الرسمية، حيث حافظ الأهالي على «ارتباطهم اللاعقلاني بالنظام الاشتراكي»، على حدِّ تعبير فريدمان^(٢٤).

عندما سيطرَ الجمهوريون على الكونغرس في ١٩٩٥، كانَ دايفد فرام، المواطن الكندي الذي لم يكن قد حصل بعدُ على حقِّ الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، والذي أصبح في ما بعد كاتباً لخطابات جورج بوش، من بين الذين لُقِّبوا بالمحافظين الجُدد، الذين يُطالبون بقيام ثورة اقتصادية في الولايات المتحدة تتبع نمط المعالجة بالصدمة. وقالَ فروم في هذا الصدد: «إليكم كيفية القيام بذلك من وجهة نظري. فبدلاً من الاقتطاع التدريجي - الاقتطاع قليلاً هنا، وقليلاً هناك -، أفضلُ لو أننا، في يوم واحد في خلال فصل الصيف، نعمد إلى إلغاء ثلاثمئة برنامج، يكلف كلَّ واحدٍ منها بليون دولار أو أقلَّ. لعلَّ هذه الإلغاءات لن تُحدث فرقاً يُذكر، بل ستفي بغرضها على نحو رائع. ويُمكنها أن تفعل ذلك على الفور»^(٢٥).

لم تُفسح الفرصة أمام دايفد فروم لتطبيق تلك النظرية المحليّة المنشأ في وقتها، والسبب يعود بشكل كبير إلى أنّه لم تكن هناك أزمة قومية تمهّد لذلك. لكن، في العام ٢٠٠١، تغيّر الوضع. فبعد أن وقعت هجومات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان البيت الأبيض مكتظاً بتلاميذ فريدمان، بمن فيهم صديقه المُقرب دونالد رامسفيلد. فتلقّفت إدارة بوش تلك اللحظة من الدّوار الجماعيّ بسرعة البرق، لا كما ادّعى الكثيرون، لأنّ الإدارة هي التي خطّطت بنية شريّة لوقوع الأزمة، بل لأنّ الشخصيات الرئيسيّة في الإدارة، أي الشخصيات المُخضّرة الضالعة في تجارب الرأسماليّة الكارثيّة في أميركا اللاتينيّة وأوروبا الشرقيّة، كانت تنتمي إلى حركةٍ تصلّي من أجل وقوع أزمةٍ، بالخشوع نفسه الذي يُصلّي فيه المُزارع من أجل أن تمطر على أرضه التي تعاني الجفاف، وعلى النحو الذي يُصلّي فيه المسيحيّون الصهاينة من أجل بلوغ الغبطة. فعندما تضربُ الأزمة التي طال انتظارها، تُدرُك تلك الشخصيات أنّ الساعة المُنتظرة قد حانت أخيراً.

قام فريدمان وأتباعه على مدى ثلاثة عقود، باستغلال منهجيّ للحظات الصدمة في بلدانٍ أخرى: أحداث خارجيّة شبيهة بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان أولها الانقلاب الذي قام به بينوشي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣. وبرزت، بوقوع هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في العام ٢٠٠١، فرصةٌ أمام الأيديولوجيا التي نشأت في الجامعات الأميركيّة، وتعزّزت في مؤسّسات واشنطن، لأن تعود إلى موطنها.

اغتنمت إدارة بوش على نحو فوريّ، الهلع الذي زرعه الهجوم في النفوس، ليس فقط لشنّ «حربٍ على الإرهاب»، بل لضمان أن تكون هذه الحرب مغامرةً هدفها تحقيق أرباح شبه كاملة، وصناعةً حديثة الولادة تبتّ الحياة من جديد في الاقتصاد الأميركيّ المضطرب. إذا ما نظرنا إلى تلك الحرب على أنّها «وحدة لرأسماليّة الكوارث»، نلاحظ أنّ تداعياتها تذهب إلى أبعد من وحدة الصناعة العسكريّة التي حدّرت منها دوايت آيزنهاور في نهاية ولايته: إنّها حربٌ عالميّة تشنّها على جميع الأصعدة شركاتٌ خاصّة، ذات صلاحيةٍ مُستمدّة من الأموال

العامة، انتُدبت إلى ما لا نهاية لحماية الأراضي الأميركية إلى الأبد من خلال القضاء على «الشر» في الخارج. في غضون أعوام قليلة فقط، وسّعت الوحدة سوقها انطلاقاً من مكافحة الإرهاب إلى حفظ السلام العالمي ووضع سياسات الشرطة البلدية، والاستجابة للاستغاثات الناتجة عن الوقوع المتكرّر والمتزايد للكوارث الطبيعيّة. في الواقع، إنّ الهدف النهائيّ للمؤسّسات الموجودة في قلب هذه الوحدة، هو إدراج نموذج حكومة تبغي الربح، يتقدّم بسرعة في أوضاع استثنائية في إطار الوظيفة العادية واليومية للدولة: خصخصة الحكومة.

استعانت إدارة بوش، في سبيل تحفيز انطلاقة وحدة رأسمالية الكوارث، بدون طرح المسألة على الجمهور، بشركات أجنبية كي تتولّى الوظائف الحكومية الحساسة والأساسية، التي تراوحت بين تأمين الرعاية الصحيّة للجنود واستجواب السجّناء، والتنقيب عن المعلومات الخاصّة بكلّ واحدٍ منّا. إنّ دور الحكومات في هذه الحرب التي لا تنتهي، ليس دور المسؤول عن إدارة شبكة من المتعاقدين، بل دور الرأسماليّ المُستثمر الواسع الجيب الذي يؤمّن المال الكافي لتأسيس هذه الوحدة، وتحويل نفسه إلى أكبر زبون يحتاج إلى خدماتها الجديدة. إنّ اكتفينا بثلاث إحصائيات تُبيّن حجم هذا التحوّل، نذكر العام ٢٠٠٣ عندما قامت الحكومة الأميركية بتسليم ٣٥١٢ عقداً لشركات كي تتولّى إنجاز مهامّ أمنيّة، وفترة الأشهر الاثني والعشرين التي انتهت في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٦، والتي أصدرت في خلالها وزارة الأمن القوميّ أكثر من ١١٥٠٠٠ من تلك العقود^(٢٦). إنّ قيمة «صناعة حماية الأمن القوميّ» على صعيد عالميّ - كانت لا تُذكر قبل العام ٢٠٠١ -، باتت قطاعاً تبلغ ميزانيّته ٢٠٠ بليون دولار^(٢٧). ونذكر أيضاً العام ٢٠٠٦، الذي بلغ فيه مُعدّل إنفاق الأسرة الواحدة على الأمن القوميّ، ٥٤٥ دولاراً أميركياً^(٢٨).

ليست هذه سوى الواجهة الداخليّة للحرب على الإرهاب. فالمالُ الفعليّ كان يُنفق على شنّ الحروب خارج البلاد. وبعيداً عن تجّار الأسلحة الذين شهدوا ازدياداً في أرباحهم بفضل الدبّابات المُرسلة إلى العراق، يُعتبر دعمُ الجيش الأميركيّ اليوم، أسرع الاقتصادات الخدمائيّة نمواً في العالم^(٢٩). وفي

هذا السياق، أعلنَ كاتب العمود في صحيفة «النيويورك تايمز»، توماس فريدمان في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٦، بجرأة: «لم يسبق لدولتين تواجد في كُلّ منهما فرعٌ لـ «ماكدونالدز» أن دخلتا في حرب ضدّ بعضهما البعض»^(٣٠). لكن، بعد مرور سنتين ليس إلاّ، لم يتبيّن فقط أنّ فريدمان هو على خطأ، بل بفضل نموذج العمل الحربيّ الذي يتوخّى الربح، دخلّ الجيش الأميركيّ الحربَ برفقة شركتيّ «برغر كينغ» و«بيزا هات» على التوالي، متعاقدًا معهما على تقديم خدماتهما إلى جنوده في القواعد العسكريّة، انطلاقاً من العراق وصولاً إلى المدينة الصغريّة في خليج «غوانتانامو».

هنا يأتي دور المُساعدات الإنسانيّة وإعادة الإعمار. فبعد أن شهدت أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار التي تتوخّى الربح، بداياتها الأولى في العراق، باتت تُشكّل اليوم شعاراً عالمياً جديداً، بغض النظر عمّا إذا كان الدمار الذي استتبعها قد جاء نتيجةً لحربٍ إجهاضيّة، كتلك التي شنتها إسرائيل على لبنان (٢٠٠٦)، أم نتيجةً لوقوع إعصار. ومع تسبّب نقص الموارد وتغيّر المناخ بتزايد تدفق كوارث طبيعيّة جديدة، باتت الاستجابة للحالات الطارئة تُشكّل بكل بساطة سوقاً ناشئة واعدة، يُفضّل انتهازها لجني الأرباح على تركها للمنظّمات الإنسانيّة. فلمَ يجب على اليونيسف أن تعيد بناء المدارس، في حين يُمكن شركة «بيتشل»، إحدى أضخم الشركات الهندسيّة في الولايات المتّحدة، أن تقومَ بذلك؟ ولمَ وضعُ الأشخاص النازحين من الميسيسيبيّ في شقق مدفوعة مقدّمة كإعانة، في حين يُمكن أن يتمّ إيواؤهم في سفن شركة «كارنيفال» السياحية؟ ولمَ إرسال قوى حفظ السلام إلى دارفور، في حين أنّ شركات أمنٍ خاصّة، مثل «بلاكوتر»، تبحث عن زبائن جُدد؟ إليكم الفرق الذي استجدّ بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: قبلاً، كانت الحروب والكوارث تؤمّن فرص عملٍ لقطاع ضيق من الاقتصاد: لصناعة الطائرات المُقاتلة النفاثة، على سبيل المثال، أو لشركات البناء التي أعادت بناء الجسور المُدمّرة. وبرغم ذلك، كان الدور الأساسيّ الذي لعبته الحروب، أشبه بوسيلةٍ لفتح أسواق جديدة كانت قد أُقفلت، ولتوليد انتعاشٍ في خلال الفترة السلميّة التي تلي الحرب. أمّا اليوم،

فباتت الحروب والاستجابة للكوارث مخصصة بشكل كامل، إلى درجة أنها أصبحت تشكّل بحدّ ذاتها سوقاً جديدة. باتت الوسيلة هي الرسالة.

تتمثّل إحدى إيجابيات مقارنة ما بعد الحداثة، في عدم إمكانية فشلها وفقاً لشروط السوق. وقد علّق محلّل اقتصاديّ على الأرباح الفصلية الجيدة التي حصدها شركة «هالبرتون» لقاء خدماتها في مجال الطاقة قائلاً: «كان الوضع في العراق أفضل من المتوقع»^(٣١). كان ذلك في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٦، وكان أعنفَ شهر شهده العراق وقتها، إذ سُجّل فيه مقتل ٣٧٠٩ مدنيين عراقيين^(٣٢). وبرغم ذلك، قد يكون بعض أصحاب الأسهم غير راضٍ، بما فيه الكفاية، عن الأرباح التي عادت بها الحرب على تلك الشركة وحدها، والتي وصلت قيمتها إلى عشرين بليون دولار^(٣٣).

برزَ اقتصادٌ جديد واضح المعالم، في خضم تجارة الأسلحة وجنود القطاع الخاصّ وإعادة الإعمار الهادفة إلى تحقيق الأرباح وصناعة الأمن القوميّ، كنتيجةٍ لنمطٍ معالجة الصدمة الذي انتهجته إدارة بوش بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. صُمّم هذا الاقتصاد الجديد في عهد بوش، لكنّه بات اليوم موجوداً بمعزل عن إدارة أيّ رئيس قد يأتي، وهو سيبقى راسخاً إلى حين تُرصد الأيديولوجيا السيادية التي تدعّمه، وتُعزّل وتُقاوم. صحيحٌ أنّ الشركات الأميركية هي التي تُهيمنُ على هذه الوحدة، إلّا أنّ هذه الوحيدة هي ذات طابع عالميّ. فالشركات البريطانية تقدّم خبرتها في مجال استخدام الكاميرات الأمنية الحاضرة في كلّ مكان، وتقوم الشركات الإسرائيلية بتقديم خبرتها في بناء الأسيجة والجدران العالية التقنيّة، وتقوم مصانع الخشب الكنديّة ببيع المنازل الجاهزة التي يُعتبر ثمنها أعلى بأضعاف المرات من ثمن تلك المُجهّزة محلياً، وما إلى ذلك... ويقول في هذا السياق، كين بايكر، وهو المدير العامّ لشركة كندية تعمل في تجارة الأخشاب «لا بدّ من تنوع هذه الاستراتيجية على المدى الطويل»^(٣٤).

تتوافق وحدة رأسمالية الكوارث مع «السوق الصاعدة»، وفورة تقنيّة المعلومات التي شهدتها فترة التسعينيات. تقول الأدمغة المفكّرة في الواقع، إنّ الصفقات هي أفضل ممّا كانت عليه في خلال أيّام فقاعة الـ «دوت كوم». وإنّ

«الفقاعة الأمنية» هي التي ستنشط الحركة التجارية، حيث فشلت الفقاعات السابقة. قد يكون اقتصاد الكارثة، إلى جانب أرباح شركات التأمين المرتفعة (والتي بينت المخططات أنها وصلت إلى رقم قياسي هو ٦٠ بليون دولار في العام ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة وحدها)، والأرباح الهائلة التي جنتها صناعة النفط (والتي تتزايد كلما برزت أزمة جديدة)، قد أنقذت السوق العالمية من الركود الموقوت الذي كانت تواجهه عشية الحادي عشر من أيلول/سبتمبر^(٣٥).

وتتكرر المشكلة ذاتها في محاولةٍ لشرح تاريخ الفتح الأيديولوجي الذي بلغ أوجه مع الخصخصة الجذرية للحرب والكوارث: إنَّ هذه الأيديولوجيا متقلبة الشكل، لا تنفك تغيير اسمها وتبدل هوياتها. فقد اعتبر فريدمان نفسه «ليبرالياً»، إلا أن أتباعه الأميركيين، الذين ربطوا الليبرالية بالضرائب العالية وحركة الهيبيز، مالوا إلى تعريف أنفسهم بأنهم «محافظون»، أو «اقتصاديون تقليديون»، أو «مناصرون للسوق الحرة»، وقد اعتبروا أنفسهم لاحقاً «ريغنيين» (نسبة إلى الرئيس ريغن)، أو بالأحرى، مؤمنين بسياسة عدم التدخل. في الواقع، تُعرف عقيدتهم في أرجاء العالم بـ «الليبرالية الجديدة»، إلا أنها تُسمى في أغلب الأحيان «التجارة الحرة»، أو بكل بساطة «العولمة». لم تُطلق الحركة الفكرية التي قادتها الأدمغة المفكرة اليمينية التي ارتبط بها فريدمان لفترة طويلة من الزمن - على غرار «هيريتاج فاوندايشون» و«معهد كاتو» و«معهد المشروع الأميركي» -، على نفسها اسم «المحافظين الجدد»، إلا في أواسط التسعينيات. وقد جندت هذه الحركة، من منطلق رؤيتها العالم، الترسانة العسكرية الأميركية في خدمة جدول أعمال الشركات الكبرى.

ما يجمع بين تلك التجليات، هو الالتزام بالثالوث السياسي - إلغاء القطاع العام، ومنح الحرية الكاملة للشركات، والحد الكبير للإنفاق الاجتماعي -، إلا أن أيّاً من تلك التسميات المتنوعة، تُعتبر مناسبة لتصنيف الأيديولوجيا. وبرغم أن فريدمان قد وضع إطاراً معيناً لحركته، كمحاولة منه لتحرير السوق من الدولة، فالذي كان يحصل على أرض الواقع عند تحقيق رؤيته التقليدية، كان مغايراً لذلك. وعلى مر العقود الثلاثة الأخيرة، كان ينشأ في كل بلد تُطبّق فيه

سياسات «مدرسة شيكاغو»، تحالف نافذ بين عدد صغير من الشركات الكبرى وطبقة من السياسيين الأكثر ثراءً، وإن تقلّبت العلاقات بين الفريقين باستمرار وأحيطت بالغموض. في روسيا، يُدعى لاعبو القطاع الخاص من أصحاب البلايين «الأوليغارك» (الأقلية الحاكمة)، وفي الصين، الـ «برينسوليغ»، وفي التشيلي «البيرانا»، وفي الولايات المتحدة، «رواد» حملة بوش وتشيني. وبدلاً من أن تحرر السوق من الدولة، اندمجت هذه الأقليات السياسيّة والمؤسّساتيّة ببساطة مع بعضها البعض، متبادلةً الخدمات لضمان حقّها في استملاك الموارد الثمينة التي كانت في ما مضى ملكاً للقطاع العامّ، بدءاً بحقول النفط الروسيّة، ومروراً بالأراضي الجماعيّة في الصين، وانتهاءً بعقود إعادة إعمار العراق الموقّعة بدون مُناقصة حتّى.

التعبير الأدقّ الذي يصف نظاماً يُسقطُ الحدود بين الحكومات الكبرى والأعمال الكبرى، ليس «الليبراليّة» أو «المحافظة» أو «الرأسماليّة»، بل «المؤسّساتيّة». ومن الميزات الرئيسيّة التي تتّصف بها المؤسّساتيّة، التحويلات الضخمة للثروات من القطاع العامّ إلى يد القطاع الخاصّ. وهي عمليّة تترافق غالباً مع ازدياد هائل للدين، واتّساع كبير ومتزايد للهوّة بين أصحاب الثراء الفاحش وضحايا الفقر المدقع، وقوميةً عداويّة تبرّر الإنفاق اللامتناهي على حفظ الأمن. بالنسبة إلى الذين يتواجدون داخل فقاعة الثراء الفاحش الناتج عن هذا النوع من الإجراءات، لا يُمكن أن تتوفّر طريقةً مُربحةً أخرى لتنظيم المجتمع. لكن، نظراً إلى التقهقر الواضح الذي شهدته الشريحة الأكبر من السكّان التي تُركت خارج الفقاعة، تنحو دولة الشركات إلى أن تشمل في خصائصها الرقابة العدائيّة (مع قيام الحكومات والشركات الضخمة بتبادل الخدمات والعقود مرّة أخرى)، والسجون الجماعيّة، وتحجيم الحرّيات المدنيّة... وفي أغلب الأحيان، إن لم نقل دائماً، التعذيب.

التعذيب المجازي

كان التعذيب شريكاً صامتاً لحملة الأسواق الحرّة العالميّة الشرسة، انطلاقاً

من التشيلي، مروراً بالصين، ووصولاً إلى العراق. ومن المعلوم أنه أكثر الأدوات استخداماً في فرض السياسات غير المرغوب فيها على الشعوب المتمردة... وهو أيضاً استعارةً مجازيةً للمنطق الذي يكمن وراء مذهب الصدمة.

إنّ التعذيب، أو ما يُسمّى بلغة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «الاستجواب القسري»، هو عبارة عن مجموعة تقنيات مُصمّمة لإدخال السُجناء في حالةٍ من الضياع والصدمة العميقين بهدف إجبارهم على تقديم التنازلات رغم إرادتهم. وقد تمّ تفصيل المنطق الموجّه إلى هذه التقنيّة في دليلين لوكالة الاستخبارات المركزية أبصرا النور في أواخر التسعينيات. ويشرح هذان الدليلان أنّ الطريقة التي تُهزّم فيها «المصادر المُقاومة»، تكمن في التسبّب في انسلاخات عنيفة بينها وبين قدرتها على إدراك العالم المُحيط بها^(٣٦). في البدء، تُحرّم الحواسّ كلياً من استقبال أيّ معلومات (وذلك بواسطة الأغذية وسطامي الأذنين والأغلال والعزل التام). من ثمّ يُعصّف الجسدُ بمحفّزاتٍ مفرطة القوة (أضواء مُبهرة، وموسيقى صاخبة وضرب وصدّات كهربائية). والهدف من مرحلة «التطويع» هذه، هو تحفيز نوع من الإعصار في الدماغ: فيستسلم السجين، ويشتدّ الخوفُ في نفسه إلى درجةٍ أنه يصبح عاجزاً عن التفكير بعقلانيةٍ أو حماية مصالحه الخاصة. ويكشف معظم السجّاء في تلك المرحلة من الصدمة، عن كلّ ما يريد مستجوبوهم أن يحصلوا عليه من معلومات واعترافات أو تخلّ عن معتقدات سابقة. ويورد أحد دليلي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، شرحاً يميّز ببلاغته، جاء فيه: «ثمة فاصل - قد يكون قصيراً جداً - من تعليقٍ للحركة؛ وهو نوع من الصدمة النفسية أو الشلل يأتي نتيجةً لتجربة صادمة أو شبه صادمة، تنسف، بطبيعة الحال، العالم المألوف للضحية، ونظرته إلى ذاته في ذلك العالم. ويتعرّف المستجوبون، ذوو الخبرة، إلى هذا التأثير لدى ظهوره، ويُدركون أنه في تلك اللحظة بالذات، يكون «مصدر المعلومات» أكثر قبولاً للإيحاءات، وأكثر استعداداً للامتثال، ممّا كان عليه قبل تلقّيه الصدمة»^(٣٧).

يُحاكي مذهب الصدمة العمليّة المذكورة أعلاه بدقّة، محاولاً أن يُحقّق في حجرة استجواب واحدة، ما يمكن أن يُنجزه التحقيق في إطارٍ عامّ. وأوضّح

مثال على ذلك، هو صدمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التي قوّضت «العالم المؤلف» لدى الملايين من الناس، فدخلوا بعدها في مرحلة من الضياع والاستسلام العميقين، اللذين استغلتهما إدارة بوش بخبرة واضحة. فجأةً، وجدنا أنفسنا نعيش في ما يُشبه «السنة الصفر» التي نستبعد فيها كلّ المعطيات التي اكتسبناها قبل حلولها، ناسبين إياها إلى «نهج ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر»... لم يسبق لنا أبداً أن شهدنا في التاريخ المعلوم، مثل هذه الحدة التي تحوّل فيها الأميركيون الشماليون إلى «صفحة نظيفة»، «صفحة ورقية بيضاء» يُمكن أن تدوّن فيها «أجمل العبارات وأحدثها»، كما ورد في حديث ماو عن شعبه^(٣٨). فمباشرةً بعد الحادثة، استقدم جيش جديد من الخبراء كي يقوموا بتدوين تلك العبارات الجميلة والحديثة في وعينا المستجدّ الخام، والمهيأ للاستقبال: دوّنوا في وعينا هذا شعاراتٍ مثل «صراع الحضارات»، و«محور الشر»، و«الأصولية الإسلامية»، و«الأمن القومي». وبرغم انشغال الجميع بالحروب الثقافية الجديدة الفتاكة، تمكّنت إدارة بوش من تحقيق ما لم يكن قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سوى حلم بالنسبة إليها: شن حروبٍ مخصّصة في الخارج، وتشكيل كتل للشركات الأمنية في الوطن.

هكذا يعمل مذهب الصدمة. تضع الكارثة الأصلية - سواء أكانت انقلاباً أم هجوماً إرهابياً، أم انهياراً للسوق أم حرباً، أم تسونامي، أم إعصاراً - جميع السكّان في حالة من الصدمة الجماعية. وتخدم القنابل المتساقطة والعنف المتفجّر والرياح العاتية، كلّها، لتطويع مجمل المجتمعات، تماماً كما تطوّع الموسيقى الصاخبة والضربات، السجناء في زنزانة التعذيب. وعلى غرار السجناء المرعوبين الذين يكشفون عن أسماء رفاقهم ويتنكّرون لدينهم ومعتقداتهم، كذلك تقوم المجتمعات المصدومة بالتنازل عن أمورٍ لكانت دافعت عنها بشراسة في أوضاعٍ مُغايرة. كان من المفترض أن يقوم جمار بييري، مثل رفاقه الناجين الذين التجأوا إلى ملجأ «باتون روج»، بالتنازل عن مشاريعهم الإسكانية ومدارسهم الرسمية. وكان يفترض بالصيادين في سريلانكا أن يسلموا في أعقاب التسونامي، أراضيهم المطلّة على البحر إلى أصحاب الفنادق. وكان يفترض

بالعراقيين، في حال جرت الأمور وفقاً للخطة المرسومة، أن يُصدّموا ويُرهَبوا إلى درجةٍ تجعلهم يتنازلون عن احتياطي بلادهم من النفط، وعن مناطقهم الخضراء.

الكذبة الكبيرة

في فيض الكلمات التي كُتبت في مديح ميلتون فريدمان، بالكاد جيء على ذكر دور الصدمات والأزمات في طرح نظريته إلى العالم. وبدلاً من ذلك، كان رحيلُ هذا الاقتصاديِّ بمثابة مناسبةٍ لإعادة سرد القصة الرسمية التي تشرح كيف أصبحت ماركة الرأسمالية الكلاسيكية الخاصة به، عقيدة الحكومات في كلِّ زاوية من العالم تقريباً. تلك نسخة خرافية للتاريخ، جُرِّدت من جميع أشكال العُنف والترهيب التي ارتبطت بشكل وثيق بذلك الفتح، وتُمثّل الانقلاب الدعائي الأكثر نجاحاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة. تدور القصة على النحو التالي:

كرّسَ فريدمان حياته لخوض معركةٍ فكريةٍ سلميةٍ مناهضة للذين اعتقدوا أنه يحقّ للحكومات أن تتدخل في السوق من أجل الحدّ من جموحها. لقد اعتقد أنّ التاريخ «سلك المسار الخاطيء»، عندما بدأ السياسيون بالإصغاء إلى جون ماينارد كينز، واضع مفهوم «الخطة الاقتصادية الجديدة» ودولة الرعاية الاجتماعية الحديثة^(٣٩). كان انهيار السوق في العام ١٩٢٩ قد استتبع إجماعاً ساحقاً على أنّ سياسة الاقتصاد الحرّ قد فشلت، وأنّه كان ثمة حاجة إلى أن تتدخل الحكومات في الاقتصاد من أجل إعادة توزيع الثروة وتنظيم المؤسسات. وفي خلال تلك الأيام السوداء التي شهدتها سياسة عدم التدخل، أي عندما عزّت الشيوعية الشرق، واعتنقت الدول الغربية دولة الرعاية الاجتماعية وتجذّرت القومية الاقتصادية في الجنوب في مرحلة ما بعد الاستعمار، صان فريدمان ومعلّمه فريدريك هاي بصبر، شُعلةً للنسخة النقية للرأسمالية، النسخة التي لا تشوبها محاولات كينز لجمع الثروات العامة، واستخدامها في بناء مجتمعاتٍ أكثر عدلاً.

ويقول فريدمان في رسالةٍ أبرق بها إلى بينوشي في العام ١٩٧٥، «الخطأ

الفعليّ في رأيي، هو الاعتقاد أنّه يُمكن عمل الخير بأموال الآخرين»^(٤٠). قلّة أصغت إليه، بل بقي معظم الناس مُصرّين على أنّ حكوماتهم قادرة على فعل الخير، وأنّه يجب عليها ذلك». وقد وصّف فريدمان في الـ «التايم» في العام ١٩٦٩، بأنّه «عفريت» (أو آفة)، ولم ترفعه إلى مقام النبيّ سوى حفنة مختارة من الناس»^(٤١).

في النهاية، وبعد أن أمضى عقوداً في عزلةٍ فكريّة، وصلت الثمانينيّات، ووصل معها إلى الحُكم كلّ من مارغريت تاتشر (التي أطلقت على فريدمان اسم «مكافح الحرّية الفكرية») ورونالد ريغن (الذي شوهد خلال حملته الانتخابيّة وهو يحملُ نسخة عن بيان فريدمان المعنون «الرأسماليّة والحرّية»)^(٤٢). أخيراً، أتى قائدان سياسيان تحلياً بالشجاعة الكافية لتطبيق مبدأ الأسواق الحرّة المجرّدة من القيود على أرض الواقع. وبعد أنّ قام كلّ من ريغن وتاتشر بتحرير أسواقهما بشكلٍ سلميٍّ وديموقراطيٍّ، تميّزت الحرّية والبحبوحة اللتان تلتا ذلك، بحسب القصّة الرسميّة تلك، بدرجةٍ واضحةٍ من الجاذبيّة، حيث إنّهُ عندما بدأت الديكتاتوريات تتهاوى، من مانبلا إلى برلين، راحت الجماهير العريضة تُطالبُ بسياسة الاقتصاد الحرّ إلى جانب مطالبتها بـ «البيغ ماك» التي تقدّمها مطاعم الـ «ماكدونالدز».

أخيراً، عندما انهار الاتحاد السوفياتيّ، كان مواطنو تلك «الامبراطوريّة الشرّيرة» (في المفهوم والبروباغندا الأميركيين) تواقين هم أيضاً إلى الانضمام إلى ثورة فريدمان، تماماً، كما كان الشيوعيون الذين تحوّلوا إلى الرأسماليّة في الصين. وقد عنى ذلك أنّه لم يعد أيّ شيء يقفُ في وجه قيام سوقٍ دوليّةٍ حرّةٍ؛ سوق لا تكون فيها الشركات حرّة في موطنها فحسب، بل تتمتع أيضاً بحريّة السفر إلى ما وراء الحدود بدون أي عائق، عاملةً على نشر الازدهار في أرجاء العالم. بات يوجد الآن إجماعان توأمان حول كينيّة إدارة المُجتمع: يجب انتخاب القادة السياسيّين، وإدارة الاقتصاد وفقاً لقواعد فريدمان. بدا الأمرُ كأنّه «نهاية التاريخ»: «النقطة التي ينتهي عندها تطوّر الإنسانيّة الأيديولوجيّ»، على حدّ تعبير فرنسيس فوكوياما^(٤٣). وعندما توفيّ فريدمان،

كتبت مجلة «فورتشن»، أن «حركة التاريخ كانت في جعبته». وافق الكونغرس على قرار يُكرّس فريدمان كأحد أبطال الحرية الأوائل في العالم، ليس فقط في علم الاقتصاد، بل في جميع المجالات أيضاً. وأعلن محافظ ولاية كاليفورنيا، آرنولد شوارزنغر (ممثل سابق، وأحد نجوم هوليوود) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، «يوم ميلتون فريدمان» على امتداد الولاية. وقد حذا حذوه العديد من حكام المدن والبلدات. كذلك، شمل عنوان مقال تصدّرت صحيفة «وال ستريت جورنال» العبارة البليغة: «رجل الحرية»^(٤٤).

جاء هذا الكتاب تحدياً لأهمّ المزاعم في القصة الرسمية وأكثرها تفضيلاً: انتصار الرأسمالية غير المنظّمة قد وُلد من رحم الحرية، والأسواق الحرة غير المضبوطة تتماشى مع الديمقراطية. لكنني سأبين كيف أنّ هذا الشكل المتشدّد من الرأسمالية، قد وُلد انطلاقاً من أعنف أشكال التهيب التي فرضت على الهيئات السياسية الجماعية، كما على أعداد لامتناهية من الهيئات الفردية. إنّ تاريخ السوق الحرة المعاصرة - أو صعود الشركات، بشكل أوضح -، قد كُتب بالصدّات.

الرهانات باهظة. فالتحالف المؤسّساتي هو في غمرة غزوه الأخير: غزو السياسات الاقتصادية النفطية المغلقة في العالم العربيّ، وقطاعات الاقتصاد الغربيّ التي لا تزال منذ زمنٍ غابر في منأى عن صناعة الأرباح، بما في ذلك الاستجابة للكوارث وبناء الجيوش. وبما أنّه ليس هناك أيّ نية واضحة تدلّل إلى مسعى ما إلى حيازة موافقة الشعب على خصخصة مثل تلك الوظائف الأساسية، سواء أكان في الوطن، بحدّ ذاته، أم خارجه، فالمطلوب هو تصعيد حدّة العنف ووقع الكوارث، بهدف بلوغ تلك الغاية. وبرغم ذلك، ولأنّ الدور الحاسم الذي لعبته الصدمات والأزمات قد أزيل بشكل فعّال من السجلّ الرسميّ لصعود السوق الحرة، فإنّ التكتيك المتطرّف الذي برز في العراق وفي نيو أورلينز، يُغزى غالباً بشكل خاطئ إلى سببٍ يتيم، هو عدم كفاءة فريق بوش في البيت الأبيض، أو سياساته المحاباتيّة. لكن في الواقع، لا يُشكّل استغلال بوش

الأزمات، إلا الذروة الفظيعة والخلاقة لحملة عمرها ٥٥ سنة تهدف إلى منح حرية مطلقة للشركات.

أي محاولة لتحميل الأيديولوجيات مسؤوليّة الجرائم التي يقترفها أتباعها، يجب أن تُقارَب بكثيرٍ من الحذر. فمن السهل كثيراً أن نخطئ من نختلف معهم، بل أن نعتبرهم أيضاً استبداديين، وفاشين، ومُجرمين. لكن من الصحيح أيضاً أن بعض الأيديولوجيات يشكّل خطراً على عامة الشعب، ويجب تصنيفه على هذا الأساس. وأقصد بتلك الأيديولوجيات المذاهب الأصوليّة التي لا تستطيع أن تتعايش مع أديانٍ أخرى، فيقوم أتباعها برفض التعدديّة، ويُطالبون بحريّتهم الكاملة والمطلقة بغية تطبيق نظامهم الأمثل. هم يؤمنون بأنّه يجب إلغاء العالم في الحالة التي هو عليها، كي يُفسح المجال أمام ابتكارهم التطهيري. وإذ تتأصل هذه الأيديولوجيات في أوهام الفيضانات الكبرى والحرائق الضخمة الواردة في التوراة، فإنّ المنطق الذي يسيّرهما، يؤديّ حتماً إلى العنف. أمّا الأيديولوجيات التي تتوق إلى تلك الصفحة النظيفة المُستحيلة التي لا سبيل إلى بلوغها سوى من خلال كارثةٍ ما، فهي التي تشكّل الخطر.

النظام الفكري الدينيّ المتشدّد والمتعصّب للعرق، هو الذي يُطالب عادةً بإبادة جماعاتٍ وحضارات كاملة بهدف تحقيق رؤيته إلى عالم طاهر. غير أنّه، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تمّ إحصاء أعداد كبيرة من الجرائم العظمى التي اقترفت باسم الشيوعيّة، وفُتحت السجالات السوفياتيّة علناً أمام الباحثين الذين راحوا يسجّلون أعداد الموتى - أعداداً قضت بسبب التجويع وورش العمل والاعتقالات -. وقد أشعلت تلك العمليّة جدلاً ساخناً في أرجاء العالم، قوبلت فيه فكرة أنّ عدداً كبيراً من تلك الفظاعات جاء نتيجةً مباشرةً للأيديولوجيا المُنادى بها بحدّ ذاتها، بالفكرة القائلة إنّ الفظاعات المذكورة قد أتت نتيجة تشويه الحقّه بها أنصارها، أمثال، ستالين، شياو شيشو، ماو، وبول بوت.

كتب أصطفان كورتوا، وهو مشارك في وضع «كتاب الشيوعيّة الأسود» المثير للجدل: «كانت الشيوعيّة بدمها ولحمها هي التي فرضت الركود الذريع، بعد أن بلغ ذروته في ظلّ حكم الرعب الذي ترعاه الدولة». هل تخضع

الأيديولوجيا بحدّ ذاتها للوم^(٤٥)؟ بالطبع لا. وذلك لا يعني أنّ جميع أشكال الشيوعية هي ذات طابع إباديّ بالضرورة، كما ادّعى البعض بجذل، إلا أنّ هذا التحليل جاء تفسيراً يؤكّد أنّ الشيوعية العقائديّة، المتسلّطة والرافضة للتعدديّة، هي التي أدّت إلى أمر ستالين بأعمال التطهير، وتشديد ماو مخيّمات إعادة التأهيل. فلطالما انصبغت الشيوعية المستبدّة بتلك المختبرات العالميّة الحيّة - بل كان لا بدّ من أن تنصبغ بها - كما ستبقى كذلك إلى الأبد.

لكن، ماذا بشأن الفتح المعاصر لتحرير الأسواق العالميّة؟ لم تُعامل الانقلابات والحروب والمذابح الآيلة إلى تأسيس الأنظمة الشركاتيّة والحفاظ عليها أبداً، على أنّها جرائم اقترفت باسم الرأسماليّة، لكنها نُسبت إلى حماسة الدكتاتوريين المفرطة والجبهات الساخنة في الحرب الباردة. وها هي تُنسب إلى الحرب على الإرهاب. في حال أُبيد أشدّ المعارضين للاقتصاد الشركاتيّ، سواء أكان في الأرجنتين في السبعينيّات، أم في العراق اليوم، فإنّ تلك الإبادة ستوضع في إطار المعركة القذرة ضدّ الشيوعيّة أو الإرهاب، وليس أبداً في إطار الحرب من أجل تعزيز الرأسماليّة المحضة.

أنا لا أقول إنّ جميع أشكال أنظمة السوق عنيفة بطبيعتها. من المحتمل كثيراً أن يكون الاقتصاد المرتكز على السوق غير متطلّب مثل هذا العنف، وغير متطلّع إلى مثل تلك الطهارة الأيديولوجيّة. في الواقع، يُمكن أن تتعايش السوق الحرّة بمنتجاتها الاستهلاكيّة مع برنامج رعاية صحيّة مجانيّة، ونظام تعليم رسميّ وإدارة حكوميّة لجزء كبير من الاقتصاد: إدارة الحكومة لشركة النفط الوطنيّة، على سبيل المثال. يُعقل أيضاً أن يُطلّب إلى الشركات دفع أجورٍ كافية واحترام حقّ العمّال بتنظيم نقابات لهم، كما الطلب إلى الحكومات أن تفرض الضرائب وتعيد توزيع الثروات بغية الحدّ من اللامساواة التي تتسبّب فيها دولة الشركات. فليس من الضروريّ أن تكون الأسواق أصوليّة.

هذا هو بالضبط الاقتصاد المنظّم والمتنوّع الذي اقترحه كينز إثر الكساد الكبير، الذي شكّل ثورةً في السياسة العامّة ولدت الخطة الاقتصاديّة الجديدة والتحوّلات النظيرة لها في أرجاء العالم. وهذا هو تحديداً نظام التسويات

والمراقبات والموازنات الذي أُطْلِقَ من أجل تفكيكه بشكل منهجيّ، ثورة فريدمان المضادّة، وراحت تنطلق من بلدٍ إلى آخر. من هذا المُنطلق، نرى أنّ ثمة قاسماً مشتركاً حتمياً بين نزعة مدرسة شيكاغو إلى الرأسماليّة الصافية والأيدولوجيات الخطيرة: الرغبة الراسخة في بلوغ حالةٍ من الطهر المستحيل، وصفحة نظيفة يُبنى عليها نموذج مجتمعيّ معاد تصميمه.

هذه الرغبة في التمتع بقدرات إلهيّة على إعادة الخلق، هي السبب المحدّد الذي يجعل أصحاب أيدولوجيا السوق الحرّة ينجذبون إلى الأزمات والكوارث. فالواقع الذي لا علاقة له بالغيب، لا يرحّب بطموحاتهم. وما حرّك ثورة فريدمان المضادّة طوال ثلاثة وخمسين عاماً، هو انجذاب إلى نوع من الحرّيّة والاحتماليّة لا يتوفّر إلاّ في زمنٍ يطرأ فيه تغيّر كارثيّ - زمنٍ يُزاح فيه الناس، بعاداتهم الراسخة ومطالبهم المستمرّة، من الدرب -، ولحظات تبدو فيها الديموقراطيّة مستحيلة عملياً.

إنّ المؤمنين بعقيدة الصدمة مقتنعون بأنّ الانسلاخ وحده - أكان طوفاناً أم حرباً أم هجوماً إرهابياً - هو القادر على خلق قاعدة التواصل الخامّ النظيفة التي يتوقون إليها. في تلك اللحظات المطواعة تحديداً، نكون غير مستقرّين نفسياً ومُنسلخين عن أجسادنا، فيتدخّل هؤلاء الفنّانون ويبدأون عملهم في إعادة بناء العالم.